

26 March 2002
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

التدابير المتخذة لإضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير مقدم من منغوليا

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

شجعت "المادة السابعة وأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية" من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في مناطق التوتر، من قبيل الشرق الأوسط، وكذا إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وذلك على سبيل الأولوية، مع مراعاة السمات الخاصة بكل منطقة. كما رحبت بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها طواعية بين دول المنطقة المعنية، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها بتوافق الآراء هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح في عام ١٩٩٩.

وباعتبارها من المناصرين الأقوياء لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى بقاع العالم، أعلنت منغوليا إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية في ١٩٩٢. وأيد المجتمع الدولي مبادرة منغوليا ورحب بها. وتعززت على الصعيد الدولي جهودها الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية باعتماد قرارات

الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية" في ١٩٩٨^(١) و ٢٠٠٠^(٢) تباعا.

وتنفيذا لقراري الجمعية العامة السالفي الذكر، تعمل منغوليا مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء، بما فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ووفاء لروح القرار الأول سن البرلمان المنغولي في عام ٢٠٠٠ تشريعا يحدد مركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية ويضفي عليها طابعا مؤسسيا على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للمشاورات التي أجرتها منغوليا مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، أصدرت هذه الدول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بيانا مشتركا^(٣) توفر فيه ضمانات الأمن النووي لمنغوليا فيما يتصل بمركزها باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، رحب مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وثيقته الختامية بمبادرة منغوليا وأيدها.

ورحبت حركة عدم الانحياز، في وثيقتها الوزاريتين لعام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بسياسة منغوليا وأيدها باعتبارها إسهاما ملموسا في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار في تلك المنطقة من العالم.

وتنفيذا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، نظمت إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في سابورو باليابان، عن طريق مركزها الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، اجتماعا لفريق الخبراء غير الحكوميين تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن "سبل ووسائل تعزيز مركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية". وبعد أن درس الخبراء المستقلون المنتمون إلى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية شتى المستندات، بما فيها قرارات الجمعية العامة، والقانون الوطني لمنغوليا بشأن مركزها باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية، والبيان المشترك للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الذي يوفر ضمانات أمنية لمنغوليا، تبادلوا الآراء بشأن سبل ووسائل توطيد مركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا المركز. ونتيجة لذلك، اعتمد الخبراء تقرير سابورو الذي يتضمن توصيات محددة، بما فيها إبرام صك أو صكوك قانونية بين الدول المعنية في هذا الصدد.

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٧/٥٣ دال.

(٢) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣/٥٥ قاف.

(٣) A/55/530-S/2000/1052.

وفي الوقت الراهن، ثمة حاجة حقيقية إلى مواصلة تعزيز المعايير العالمية للتصدي لانتشار الأسلحة النووية، سواء عموديا أو أفقيا. وتعتقد منغوليا اعتقادا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، سواء بشكلها التقليدي أو غير التقليدي، مسألة أساسية لتعزيز السلم والأمن العالميين، وتسهم بالتالي في بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية.

ومراعاة لذلك وليبيتها الجيوسياسية الفريدة من نوعها، ستواصل منغوليا بذل الجهود على الصعيد الدولي لإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية وفاء لروح توصيات اجتماع سابورو.

وبقيامها بذلك، تعتقد منغوليا أنهما ستحظى، على غرار ما جرى في السنوات السابقة، بالدعم والتعاون المتواصلين من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والدول الأخرى فضلا عن أجهزة الأمم المتحدة والأعضاء فيها. بما فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

كما تعتقد منغوليا اعتقادا راسخا بأن إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية على الصعيد الدولي سيكون "مساهمة ملموسة في تحقيق أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية، وإسهاما عمليا في تعزيز الاستقرار السياسي والقابلية للتنبؤ في المنطقة"^(٤).

وتعتقد منغوليا أن جهود المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية تتعزز إلى حد كبير بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تعزيز النظام العالمي للسلامة النووية عن طريق اتفاقات الضمانات وبروتوكولاتها الإضافية. ومراعاة لذلك، وقعت منغوليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(٤) NPT/CONF.2000/28 (part I & II)، الفقرة ٨، الصفحة ٢٠.